الموسوعة الصغيرة

(٤٢)

العنصرية الصهيونية

د . عبدالوهاب المسيري

منشورات وزارة الثقافة والفنون

١٥ حزيران ١٩٧٩ — الجمهورية العرا

المؤلف في سطور

د . عبدالوهاب المسيرى

★ ولد في جمهورية مصر العربية عام 1938

★ حصل على ليسانس الاداب الممتازة في الادب الانكليزي من جامعة الاسكندرية عام 1959 .

★ حصل على الماجستير في الادب المقارن من جامعة كولومبيا عام 1964 .

★ حصل على الدكتوراه في الادب الانكليزي من جامعة رتجرز عام 1969 .

★ ترأس قسم الفكر الصهيوني بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام من عام 1971 وحتى عام 1975 .

★ عمل استاذاً للادب الانكليزي في جامعة عين شمس بالقاهرة .

★ يعمل مستشاراً ثقافياً لوفد الجامعة العربية لهيئة الامم المتحدة .

من مؤلفاته

- ○ موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية (1975) .
- ○ أرض الوعد : نقد الصهيونية السياسية (1977) بالانجليزية .
- ○ العرس الفلسطيني : مختارات من شعر المقاومة الفلسطيني (1979) .

تنطلق النظرية الصهيونية من تزييف لمقولات الدين اليهودي ، فالكتب الدينية اليهوديــة حين تتحدث عن « الشعب اليهودي » فهي تتحدث عن جماعة دينية ، تربط افرادها أواصر دينية وثيقــة وايمان عميق بالله الواحد ، وحينما تتحدث الكتب الدينية اليهودية عن « العودة » الى ارض الميعاد فهي تتحدث في واقع الامر عن حدث ديني جليل يتم بهداية الله سبحانه وتعالى وبارشاده ــ ولــذا آمن حاخامات اليهود عبر التاريخ بأن من يحاول العودة من اليهود الى فلسطين دون انتظار الامـــر الالهي بذلك فهو انما يكون مجدفا كافرا .

ولكن الحركة الصهيونية صادرت هذه المصطلحات الدينية وتحدثت عن «الشعب اليهودي» على انه جماعة قومية بالمعنى الدنيوي الزماني ، وفسرت العودة الى ارض الميعاد على انها الاستعمار الاستيطاني الاحلالي الصهيوني في فلسطين .

وقد نتج عن هذه المصادرة للمصطلح الديني ، وهذا النقل للمفاهيم من مستواها الديني حيث تجد شرعيتها الوحيدة ، الى المستوى السياسي الزماني حيث تصبح اداة اغتصاب ونهب ــ اقول نتج عن هذه العملية دعوة الى عمليتي نقل ديموجرافي :

الاولى : نقل اليهود من الدياسبورا او المنفى الى ارض الميعاد في فلسطين ؛

الثانية : نقل الفلسطينيين من وطنهم الى المنفى .

ولذا يمكننا القول ان الصهيونية هي عملية تمييز عنصري موجهه لا ضد الفلسطينيين العرب فحسب وانما موجهة ايضا ضد يهود الدياسبورا الذين يودون البقاء في اوطانهم الحقيقية ويؤثرون هذا على الهجرة الى وطن وهمي جديد !

اولا العنصرية الصهيونية ضد اليهود

اكد الصهاينة في ادبياتهم المختلفة على ان يهود الدياسبورا ان هم الا جماعة مريضة تعيش على هامش الحضارة الانسانية تستهلك قيم الاخرين دون الاسهام فيها . ولذا نادى الصهاينة بما سموه « نفى الدياسبورا » اي تصفيتها كلية لحساب الوطن القومي الجديد في فلسطين ، وهذه الموضوعة السلبية اساسية في الادبيات الصهيونية منذ بداية الحركة الصهيونية حتى وقتنا الحالي . ففي مارس ١٩٧٧ صرح الحاخام موردخاي بيرون ، الحاخام الاعظم للجيش الاسرائيلي ، بان الدياسبورا ان هي « الا لعنة دائمة » ، ولم يستثن من وصفه هذا عصور الدياسبورا الذهبية في بابل او الاندلس. اما بن جوريون ، فقد كتب في خطاب استقالته من الوزارة عام ١٩٥٣ ان يهود الدياسبورا حينما حضروا الى اسرائيل « انما كانوا غبارا انسانيا ، متناثرا ومحطما في المنفى » . وقبل هذا التاريخ بثلاثين عاما صرح جاكوب كلاتزكين ، المفكر الصهيوني الروسي ، ان الدياسبورا « انحلال وتدهور وعقم ابدى » .

وشذوذ الدياسبورا ــ حسب التصور الصهيوني ــ يتضح اكثر ما يتضح في شذوذ انتماء

اليهود الوظيفي – فهم مركزون في الاعمال التجارية والمهن الحرة ولا يعملون بتاتا كعمال او فلاحين ، بل ان شذوذ الدياسبورا ليتضح في كل تاريخ اليهود في المنفى فهو تاريخ احزان اثر احزان وعجز ما بعده عجز ، وقف اليهود لا حول لهم ولا قوة امام هجوم الاغيار غير اليهود عليهم ، لا يملكون شيئا من امرهم . ان الدياسبورا كانت دائما طفيلية وشاذة وسلبية عاجزة .

ولم يتوان الصهاينة عن الاستعانة بادبيات ومقولات معاداةالسامية للهجوم على يهود الدياسبورا . وقد صرح هرتزل مرة بان انتماءه اليهودي لم ينبع من ايمانه بالدين اليهودي وانما هو مجرد استجابة لمعاداة السامية ، اي ان رؤيته لنفسه كيهودي ولليهود ككل تستند الى تجربته مع معاداة السامية في اوربا في القرن التاسع عشر وليست نابعة من قراءة ذكية للدين اليهودي ولا لتواريخ الاقليات اليهودية في العالم عبر التاريخ .

والقارىء العابر لاعمال المفكرين الصهاينة يلاحظ على التو انهم يفترضون ان معاداة السامية ليست مجرد مرض اجتماعي يجب الحرب ضده ، وانما هي بمثابة صفة ملازمة ولصيقة بالطبيعة البشرية . وقد قسم وايزمان الاغيار ، غير

اليهود ، الى قسمين : قسم صادق يعترف بانه معاد للسامية ، وآخر كاذب لا يعترف بانه يعاني من هذه الرذيلة ، ولكن الاغيار – الصادق منهم والكاذب – انما هم في صميمهم ذئاب مفترسة .

ولكن اذا كانت معاداة السامية صفة لصيقة البشرية ذاتها ، اذن فهي تصبح ظاهرة « طبيعية » ومنطقية للغاية ، وهذا بالفعل ما يحاول الفكر الصهيوني الدفاع عنه ، بل ان كثيرا من المفكرين الصهاينة يحاولون ان يبرروا معاداة السامية على انها « استجابة طبيعية » للوجود اليهودي الطفيلي في الدياسبورا . فاليهودي في المنفى لا يعيش في وطنه ، ولذا فهو دائما الغريب والغريم الذي يجب القضاء عليه . وقد صرح كلاتزكين انه يمكن تفهم شرعية وصحة معاداة السامية لانها في واقع الامر ان هي الا دفاع شرعي عن الذات القومية للاغيار . ثم اعترف كلاتزكين بالعلاقة الوثيقة بين الدعوة الصهيونية لنفي الدياسبورا ومعاداة السامية : « ان لم تعترف بشرعية معاداة السامية ، فنحن ننكر على قوميتنا الصهيونية شرعيتها ايضا » .

ولا يزال هذا الموقف الودود من معاداة السامية قائما في اسرائيل ، فقد لاحظ جورج فريدمان – عالم الاجتماع الفرنسي اليهودي في كتابه **نهاية الشعب اليهودي** : بان اليهود الاشكنازيم

الاوروبيين كانوا يظهرون كثيرا من الارتياح حينما يسمعون عن حوادث معادية للسامية في الخارج ، كما أنهم يظهرون كثيرا من الضيق اذا ما عرفوا أن يهود الدياسبورا يعيشون حياتهم بشكل طبيعي .

ولعل هذا الموقف هو الذي حدا بالصهاينة للتعاون مع معادي السامية بدلا من الحرب ضدهم، او كما قال هرتزل « ان معادي السامية سيكونون من اكثر اصدقائنا اخلاصا ، والبلاد المعادية للسامية من بين حلفائنا » . كما ان هرتزل ذكر في مذكراته ان معادي السامية من العناصر التي سيعتمد عليها في حملته الصهيونية . وقد قام هرتزل بالفعل بزيارة فون بليفيه ، وزير الداخلية في روسيا القيصرية : والمشهور بمعاداته لليهود ، كما تحالف الزعيم الصهيوني الروسي فلاديمير جابوتنسكي مع بعض قادة الجيش الابيض المعروفين بكرههم لليهود. بل ان المنظمة الصهيونية العالمية تفاوضت مع النظام النازي في المانيا ووقعت معهم اتفاقية الهعفراة « النقل » لتسهيل خروج اليهود من المانيا ولتوطينهم في فلسطين ولكسر حزام المقاطعة اليهودية ضد البضائع الالمانية .

ان هذا الموقف الصهيوني من اليهود هو موقف منطقي للغاية ، متسق مع الرؤية الصهيونية للواقع ؛ لانه اذا كان اليهود يعيشون حياة طبيعية

في المنفى لا تختلف كثيرا عن حياة الاقليات الدينية او العرقية الاخرى ، فان الصهيونية تفقد شرعيتها وتفقد مبرراتها للوجود . ولذا كان على الصهيونية ان تهاجم اليهود بكل ضراوة وقسوة . واذا حدث وبدأ اليهود في الاندماج او الاستقرار الطبيعي ؛ كان على الصهيونية أن تقدم حملاتها المسعورة حتى تخلق جوا من الكراهية ومعاداة السامية من حولهم. وقد صرح آى . اف . ستون ، الكاتب اليهودي والرافض للصهيونية : بان الصهيونية تعيش اساسا على الكوارث التي تحيق باليهود . وبالفعل صرح احد كبار الصحفيين الاسرائيليين الصهاينة بأنه لو ترك له الامر لارسل عددا من الشبان الاسرائيليين المتنكرين ليرسموا الصلبان المعقوفة على المعابد اليهودية في المنفى ؛ وليقذفوا اليهود باقذع الشتائم المعادية للسامية ليخلقوا من حولهم جوا من الكراهية والحقد المسمم مما يحولهم الى صهاينة ويضطرهم للهجرة لاسرائيل .

لكل هذا لم يكن من قبيل الصدفة ان كل المنظمات اليهودية في العالم وقفت موقف المعارضة من الحركة الصهيونية في سنواتها الاولى ، كما جاء في **موسوعة الصهيونية واسرائيل** . ومن المعروف انه حينما كانت المفاوضات تجري في انجلترا لاستصدار وعد بالفور قامت الاقلية

اليهودية هناك بالضغط على الحكومة الانجليزية لمنع استصدار الوعد ايمانا منها بان وعد بالفور باشارته « للشعب اليهودي » قد يثير نعرات معاداة السامية في العالم لان الوعد بهذا ينكر على اليهود الحق في حياة كريمة حرة في اوطانهم .

وقد كتب سيرادوين مونتاجو — العضو اليهودي الوحيد في الوزارة التي اصدرت الوعد — مذكرة اتهم فيها الحكومة البريطانية بمعاداة السامية . وهو في حقيقة الامر لم يجانبه الصواب كثيرا ؛ فالسير لويد جورج — رئيس الوزارة — كان لا يتورع عن اعلان كراهيته لليهود والتشهير بهم (حتى بعد اصدار حكومته لوعد بالفور) ؛ كما ان اللورد بالفور نفسه كان من اكبر معادي السامية وكان لا يكن الاحترام او الحب لليهود . ولهذا السبب كان من اكبر المعارضين لدخول المهاجرين اليهود لانجلترا ، ولعل هذا هو الذي دفعه الى محاولة تحويل الهجرة اليهودية من شرق اوربا الى فلسطين وبذا يتخلص من «الخطر اليهودي» وليحول اليهود في الوقت ذاته الى اداة في يد الاستعمار الغربي .

الصهيونيةاذن هيحركة عنصريةضد اليهود،وقد قاوم اليهود هذه العنصرية الموجهة ضدهم بعض الوقت ، ولا تزال هنا اصوات احتجاج يهودية

متفرقة في العالم ضد العنصرية الصهيونية (سواء ضد العرب ام اليهود) مثل صوت الحاخام المربرجر والبروفسور ناعوم تشومسكي ، عالم اللغويات الشهير ، والبروفسور اسرائيل شاهاك الاستاذ في الجامعة العبرية .

ولكن مع هذا نجحت الحركة الصهيونية في السيطرة على قطاعات كبيرة من الاقليات اليهودية في العالم ، وفرضت عليها الايديولوجية الصهيونية. ولعل الانهزام النسبي للاقليات اليهودية واستسلامها للعنصرية الصهيونية هو السبب الاساسي لعدم وضوح هذا الجانب من الايديولوجية الصهيونية .

ولكن المقاومة العربية للعنصرية الصهيونية لم تفترولم تهن ، وعلى اية حال لا يمكن انكار ان العرب الفلسطينيين هم الضحية الاولى والمباشرة للعنصرية الصهيونية ، وان يهود الدياسبورا يمكنهم شراء امنهم ورضاء الحركة الصهيونية بدفع الدولارات بسخاء وبرفع العلم الاسرائيلي بجوار العلم الامريكي وبزيارة اسرائيل للسياحة . اما العربي الفلسطيني فدرجة التناقض بينه وبين الصهيونية من العمق بحيث انه لا يمكن ان تحسم الا بالنضال العسكري السياسي .

ثانيا : العنصرية الصهيونية ضد العرب

ارض بلا شعب

من الشعارات الصهيونية المعروفة الشعار القائل بأي ثمة « شعب بلا ارض وارض بلا شعب » وهو شعار يعني ان اليهود هم شعب يعيش هائما على وجهه دون وطن ، كان يهود الولايات المتحدة ليسوا مواطنين في بلدهم يتمتعون بكافة الحقوق السياسية والمدنية ، كما يعني ان فلسطين هي فراغ جغرافي غير ماهول بالسكان ، او ان الفلسطينيين هم كيان غير موجود وان وجد فيجب القضاء عليه وتصفيته لانه لا يستحق البقاء .

هذا بالفعل ما حاول الصهاينة انجازه ، فمنذ بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين ، كان هدف المستوطنين هو طرد السكان العرب عن طريق الارهاب النفسي والمسلح . وقد تعاون الصهاينة في هذا المضمار مع قوات البريطانية . وشهدت الاعوام السابقة لاعلان الدولة الصهيونية نشاطا مكثفا ، الغرض منه جعل فلسطين « ارضا بلا شعب » فكانت الاذاعات الصهيونية تطلق الشائعات عن انتشار شتى الامراض ، وتخبر الفلسطينيين ان القيادات العربية ستتخلى عنهم . ولكن كان الارهاب المسلح هو الطريقة الصهيونية الاساسية

لتفريغ فلسطين من سكانها ، ولعل حادثة دير ياسين من اهم الحوادث التي ساهمت في خلق حالة من الفزع والرعب بين صفوف الفلسطينيين . ومما ساعد على ذلك هو ان القيادات السياسية الفلسطينية كانت قد شتت خلال سنوات الحرب؛ بل ان حركة المقاومة الشعبية الفلسطينية ذاتها كانت قد ضربت بعنف في اثناء ثورة ١٩٣٦ . ومما يجدر ذكره ان واقعة دير ياسين لم تكن باية حال الوحيدة من نوعها ؛ فقد ذكر المؤرخ الاسرائيلي آربيه يتشاكي « اديرة ياسين » اخرى مثل الهجوم على قرية الشيخ الذي قامت به قوات البالماخ يوم ٣٠ يناير ١٩٤٨ ؛ والهجوم الاخر الذي قامت به على قرية السعسع في ١٤ فبراير من نفس العام ؛ والهجوم الضاري الذي قاده موشيه ديان على مدينة اللد ، والهجمات الانتقامية الاخرى التي قامت بها القوات الصهيونية الاسرائيلية .

قوانين العودة والجنسية

على الرغم من ان المخطط الصهيوني كان يرمي الى افراغ فلسطين تماما من سكانها الاصليين على ان تحل محلهم مجموعات من يهود العالم ، الا ان المخطط لم يحقق النجاح الشامل الذي كان يرمي اليه ، اذ ظلت الاقلية من السكان الفلسطينيين داخل حدود الدولة الصهيونية . ولكن حيث ان الدولة الصهيونية قامت اساسا للتعبير عن الهوية اليهودية الخالصة الوهمية وللحفاظ عليها ، كان لا بد من الضرب على يد هذه الاقلية وكان لا بد من تكبيلها بالقيود . ولتنفيذ هذا الغرض اصدر الكيان الصهيوني عدة قوانين تهدف الى حرمان المواطنين العرب من حقوقهم المدنية والسياسية . وبذا نجد ان قوانين التمييز والتفرقة العنصرية تشكل جزءاً عضويا من الاطار القانوني للدولة الصهيونية . والتمييز العنصري في اسرائيل بهذا المعنى ليس مجرد تعصب شخصي او فعل فردي ، وانما هو تمييز عنصري يستند الى القوانين الاسرائيلية ذاتها . وهذه الخاصية بالذات هي ما يفصل بين التمييز العنصري الذي تمارسه الجيوب الاستيطانية الاحلالية وبين التمييز العنصري في بقية انحاء العالم ، فالتمييز العنصري في الاولى يستند الى قوانين الدولة ذاتها بينما يمارس التمييز

العنصري في كل البلاد الاخرى ضد ارادة القانون.

ويعد قانون العودة من اكثر القوانين الاسرائيلية تمييزا ، وهو القانون المعلن في ٥ يوليو ١٩٥٠ ، والذي يمنح الجنسية الاسرائيلية بشكل آلي لاي يهودي فور وصوله الى اسرائيل ، حتى ولو كان هذا اليهودي لم يطأ ارض الشرق الاوسط من قبل . ولا يتمتع بهذا الحق الانسان العربي الفلسطيني الذي ولد ونشأ في فلسطين والذي يريد العودة الى وطنه . ولا يوجد اي قانون يماثل قانون العودة في اي بلد آخر ، فهو قانون يستند الى المفهوم الصهيوني الفريد القائل بما يسمى بالقومية اليهودية الخالصة وهو بلا شك قانون عنصري لانه يحرم غير اليهود من حقوقهم الشرعية في وطنهم .

وعلى خلاف اي بلد آخر في العالم ، باستثناء الدول الاحلالية ذات الوعي العنصري ، فان القائمين على تشجيع الهجرة الى اسرائيل لا يحاولون تجنيد الافراد وفقا للمهارات التي يمتلكونها او تلك التي قد تكون الدولة في حاجة اليها ولكن وفقا لخاصية فريدة وهي « اليهودية » والتي تعرف على انها صفة دينية او اثنية او عرقية . ومن اجل الحفاظ على الميزان الديموجرافي فان « العوليم » – اي اليهود العائدين الى وطنهم – حسبما يقول قانون

العودة ، يمنحون كافة المزايا الاقتصادية التي يحرم منها السكان العرب .

ولقد اعرب احد الاساتذة الاسرائيليين وهو ـ ر . كونفيتس ـ خلال النقاش الذي دار قبل الموافقة على قانون العودة ـ عن مخاوفه من ان مثل هذا القانون من الممكن مقارنته بالقوانين النازية، طالما انه يجسد « مبدا » التمييز بين الافراد على اساس ديني .

وبعد صدور هذا القانون حذرت جريدة نيوزلتر اليهودية . في عددها الصادر في ١٢ مايو ١٩٥٢ من ان هذا القانون « يعيد الى الحياة النظرية العنصرية الخطيرة والتي تحمل في طياتها شعار جيل سابق ، القائل بان الفرد الالماني يتمتع بمزايا جنسيته بغض النظر عن المكان الذي يوجد فيه .

وفي مقارنة عقدها روفن جراس ـ وهو احد النازحين المتدينين من الولايات المتحدة الى اسرائيل ـ بين قانون العودة المعدل والقوانين النازية ، بين ان قانون العودة يمنح امتيازات لهجرة لاي يهودي بموجب تعريف قوانين نورمبرج : اي ان يكون جده يهوديا : وفي الحقيقة فان هناك على الاقل حالة واحدة معروفة قامت فيها السلطات «الدينية» في اسرائيل بالرجوع الى السجلات النازية للتاكد

من الهوية العنصرية الدينية الاثنية لاحد المواطنين الاسرائيليين .

ومن الممكن ان تكشف الطبيعة العنصرية الفريدة لقانون العودة في المصطلحات الصارمة والهرمية المستخدمة في اسرائيل للتفرقة بين الاشكال المختلفة للهجرة . فاذا عاد يهودي الى « ارتس يسرائيل » ، كما تسمى فلسطين في الادبيات الصهيونية ، فان عودته تسمى « عالياه » او الصعود ـ وهو ما يشبه التجربة الدينية ، « تحقيق مثل اعلى . . . السمو بشخصية الفرد الى مستوى اخلاقي اعلى » ، كما هو مشار اليه في المدخل الخاص « بعالياة » في **موسوعة الصهيونية واسرائيل** . واذا قام اليهودي بالنزوح من الارض المقدسة ، فان هذا يعتبر انحلالا ، لانه بذلك يرتكب « البريداه » ـ او الهبوط ، وهو الارتداد الذي هو بمثابة السقوط من الجنة السماوية الى التاريخ الانساني .

واذا قام احد اليهود السوفييت بتغيير رايه اثناء هجرته الى « ارتس يسرائيل » (كما فعل الكثير منهم) ، فان المصطلح المستخدم هو « نشيراه » ، اي قطع الصعود او الابتعاد وهو اقل سوءا من « اليريداه » لان اليهودي لم تطا قدماه الارض المقدسة بعد ، وفي امكان اليهودي السوفيتي

ان يترك روسيا بغرض النزوح الى الولايات المتحدة. وهذا ما يطلق عليه « هجرة » وهو مجرد نزوح لا يختلف عن غيره . وحين يقرر احد الاغيار ان ينزح الى اسرائيل فان صعوده لا يعد مقدسا بل هو مجرد « لهيش تاكيا » اي اقامة تخلو من اي هالة دينية حولها .

وكان على السكان العرب الذين ظلوا في ذلك الجزء من فلسطين الذي صار بعد ذلك يعرف باسم اسرائيل ، ان يتقدموا بطلبات المواطنة في ظل قانون الجنسية لعام ١٩٥٢ ، وكان هؤلاء السكان يعتبرون مؤهلين للحصول على حق المواطنة بعد استيفاء عدد كبير من الشروط . فكان على المواطن العربي ان يثبت « انه ولد في البلد ، وانه عاش في المنطقة المحتلة لفترة ثلاث سنوات من اجمالي السنوات الخمس السابقة على تاريخ تقديم طلب الحصول على المواطنة ، وانه في امكانه الحصول على مسكن دائم ، وانه ينوي الاستقرار نهائيا في البلد ، وانه يتمتع بمعرفة كافية باللغة العبرية » .

واذا استطاع الساكن العربي استيفاء كل هذه الشروط المتعسفة فان عليه ان ينتظر حكم وزير الداخلية الاسرائيلي بقبول او رفض هذا الطلب ، والدافع الجلي وراء هذه الشروط هو منع اكبر عدد ممكن من الفلسطينيين من الحصول على الجنسية

الاسرائيلية . وجدير بالذكر ان حوالي ٧٠٫٠٠٠ من السكان العرب المولودين في اسرائيل والمقيمين بها محرومون من حقوق المواطنة الكاملة وذلك لانهم غير مستوفيين لشروط قانون الجنسية لغير اليهود . كما ان عدد هؤلاء العرب يزداد باستمرار « طالما ان عدم الانتماء للدولة يعد من الامور الموروثة» ، وبعض السكان العرب الذين ولدوا من أبوين بلا جنسية لم يدركوا هذه الحقيقة الا حين تقدموا للحصول على جوازات سفر او مستندات اخرى . ولا يعرف كل هؤلاء السكان العرب انه لا يمكنهم الحصول على الجنسية الاسرائيلية على الرغم من انهم ولدوا في اسرائيل ــ في القرى التي عاش فيها آباؤهم اجيالا واجيال . ويحق لمثل هؤلاء السكان العرب الفلسطينيين واطفالهم ان يطالبوا بمكانة « المقيمين الدائمين » وحسب ، مما يسمح لهم بالسفر خارج اسرائيل لفترة زمنية لا تتعدى عاما ويوم ، واذا ظلوا خارج اسرائيل اربعا وعشرين ساعة اخرى سقط حقهم في العودة الى اسرائيل .

وغير اليهود في الدولة الصهيونية محرومون من التمتع بكثير من المزايا والحقوق ففي مجال الاسكان يلقى السكان العرب صعوبات بالغة في الحصول على مكان للسكنى . وحين ينتقل عدد من السكان العرب الى منطقة يهودية ينتقل كثير من

اليهود الى اماكن اخرى تعبيرا عن احتجاجهم . ولقد هدد سكان بلدة الناصرة العليا بالقيام بعملية خروج جماعية من هذه البلدة الى المناطق المتاخمة ـ اذا لم تتخذ الاجراءات اللازمة لمنع تدفق الاسر العربية لتلك البلدة . وذكرت جريدة معاريف في عددها الصادر في ٢٠ يوليو ١٩٧٥ ان المعارضين الاسرائيليين كانوا على استعداد لاستخدام العنف لمنع تحول الناصرة العليا الى بلدة عربية . وكمعظم الاقليات المضطهدة فان العرب قد يكونون على استعداد لدفع اجور اعلى من تلك المعروضة على المستاجرين اليهود ، ومع ذلك فانه ليس في امكانهم استئجار او شراء شقق في مناطق معينة ويرجع الخوف من «تعريب» بلدة الناصرةالعليا الى وجود ٤٠٠ اسرة عربية بها لا اكثر ولا اقل .

وقد يكون من المفيد في هذا الصدد ان نعرض للنتائج التي توصل اليها احد علماء الاجتماع الاسرائيليين والذي قدم تقريرا الى **المجلة الامريكية لعلم الاجتماع** ، في عددها الصادر في مايو ١٩٧١ جاء فيه ان ٩١٪ من الاسرائيليين اليهود الذين قام العالم بسؤالهم متفقين على ان الحالة كانت تكون افضل بالنسبة لهم لو كان هناك عدد اقل من السكان العرب في اسرائيل . وعلاوة على ذلك فان ٧٦٪ كانون يؤمنون ان العرب لن يصلوا الى مستوى

التقدم الذي وصل اليه اليهود ، و ٨٦٪ رفضوا تاجير غرفة لعربي ، و ٦٧٪ لم يكن يرغبون في وجود جار عربي لهم .

وكما هو الحال في مجالات اخرى ، فان التمييز فيما يختص بالاسكان لا يعد نوعا من التعصب الشخصي ، بل هو سياسة خلقها ودعمها هيكل المجتمع والحكومة الصهيونية . ولقد كتب ، اسرائيل شاهاك ، احد المنشقين الاسرائيليين والمناصرين لقضية الحقوق المدنية ، ان في وزارة الاسكان الاسرائيلية توجد وحدة خاصة تدعى « ادارة اسكان الاقليات » وتتعامل مع «غير اليهود» وحسب .

ومن المحتم ان تجري الامور بهذه الكيفية طالما ان قوانين الصندوق القومي اليهودي تنص على ان الشخص العربي لايستطيع ان يستأجر ارضا يهودية وهي قاعدة تنطبق حتى على شقة في مباني الحكومة . وتقوم الوزارة بتشجيع الاسكان اليهودي داخل القدس في حين لا تشجع اسكان اعضاء الاقلية العربية بها وذلك لخلق حقائق ديموجرافية جديدة . وفي المصطلح الاسرائيلي الدارج نجد ان « تعمير منطقة الجليل بالسكان » يعني في حقيقة الامر ، كما يقول « اسرائيل شاهاك » ، « تهويد منطقة الجليل » .

وبهذا المفهوم الديموجرافي التميزي الساخر قام « ابراهام اوفر » وزير الاسكان السابق ، والذي انتحر اثر فضيحة مالية ، بدعوة الجيش الاسرائيلي لابعاد بعض السكان من البدو لانهم مقيمين في منطقة تنتمي « بشكل عضوي » الى « الفضاء الحيوي » الخاص بالبلدة اليهودية الجديدة « ياميت » والى المستوطنين الاسرائيليين على حدود رفح .

وقد نشرت جريدة **هاعولام هازية** في عددها الصادر في ١٢ يونيو ١٩٧٣ خبر مقتل رئيس القبيلة التي تم اجلاؤها ووصفت عملية القتل بانها غامضة ومفاجئة . ولقد اعقب عملية الاغتيال سلسلة من اعمال الارهاب . فقد قام عمدة رفح « اوفر بن ديفيد » بدعوة اربعة من زعماء القبائل الى مكتبه وارغمهم على التوقيع على تفويض غير مكتوب يوافقون بموجبه على بيع اراضيهم باي سعر تعرضه الحكومة .

ولابد لنا من النظر الى قوانين العودة والجنسية في علاقتها بالقوانين المتعسفة الاخرى التي تحكم الحياة اليومية للعرب الموجودين في اسرائيل . ولقد قام قانون اللوائح الادارية ، وهو اول قرار تشريعي اسرائيلي ، بوضع كافة العرب تحت رحمة عديد من لوائح الطوارىء ، الامر الذي حرمهم من كافة حقوقهم المدنية ووضعهم تحت رحمة حكومة عسكرية .

والسند القانوني للحكومة العسكرية هي سلسلة من القوانين « ولوائح الطوارىء » التي اعلنتها الحكومة البريطانية في اواخر الثلاثينيات من هذا القرن وذلك لاضعاف المقاومة الفلسطينية للاستعمار . ولقد تم تقنين هذه اللوائح فيما بعد للقضاء على مثيري الشغب في الصفوف الصهيونية الذين كانوا يعارضون حكومة الوصاية . وتتكون هذه القوانين المعروفة باسم قوانين الدفاع (حالة الطوارىء) ١٩٤٥ من ١٧٠ مادة .

كما صدرت مجموعة قوانين اخرى عرفت باسم قوانين الطوارىء (مناطق الامن) ١٩٤٩ من قبل الدولة الصهيونية وذلك لاحكام رقابة الحكومة العسكرية الاسرائيلية على السكان العرب . ولقد خولت قوانين الدفاع البريطانية لعام ١٩٤٥ الحكومة حق اقامة « مناطق دفاع » يمكنها في داخلها تحديد « مناطق امن » ويمكن وضع السلطة داخل هذه المناطق في ايدي ضباط عسكريين ذوي رتب معينة.

ولقد قامت السلطات العسكرية الاسرائيلية بالاستفادة التامة من قوانين الدفاع تلك . وتم تقسيم المنطقة التي يكون معظم سكانها من العرب، الى مناطق عسكرية . ولم يكن احد يستطيع ان يخرج او يدخل مناطق الامن تلك دون تصريح

مكتوب من السلطات العسكرية . وكان التصريح المكتوب بالعبرية يحتوي عادة على قيود مثل :

يحق لحامل التصريح البقاء خارج المنطقة المغلقة بين الساعة السادسة صباحا والثالثة بعد الظهر فقط ، ولا يحق لحامل التصريح ان يدخل المستعمرات اليهودية وهو في الخارج ، لا يحق لحامل التصريح ان يسافر الا عبر هذا الطريق ... لا يعمل بهذا التصريح ايام السبت والعطلات اليهودية ، لا يحق لك ترك المنطقة المغلقة الا للغرض المكتوب في التصريح ، لا يحق لك تغيير مكان سكنك، كما هو مكتوب في التصريح ، دون تصريح من القائد العسكري .

وليس من السهل الحصول على هذا التصريح . فقبل اسبوعين من بدء الرحلة يجب على مقدم الطلب ان يذهب الى اقرب مركز بوليس ويقدم طلبا الى القائد العسكري الذي له حق الموافقة على طلبه او رفضه . فمثلا ، نجد انه من اليسير جدا على احد العرب الاعضاء في « الجماعة الاسرائيلية للحقوق الانسانية والمدنية» وهيجماعة اسرائيلية مناهضة للصهيونية ان يحصل على تصريح للمثول امام المحكمة بسبب نشاطه المناهض للصهيونية ، في حين من الصعب عليه الحصول على تصريح يسمح له بالسفر الى المنطقة التي يجتمع

فيها اعضاء هذه الجماعة ، ولا يعني هذا مجرد انتفاء حرياته المدنية ، ولكن يعني ايضا « حرمانه من حقوقه السياسية » .

وتعطينا مجلة « **نيو أوت لوك** » الشهرية واحدى المجلات الاسرائيلية ذات الطابع الليبرالي فكرة عن تأثير نظام التصاريح على الحياة اليومية للسكان العرب . فالاتوبيس المتجه من حيفا الى الناصرة مثلا ، يتوقف عند نقاط معينة ويصعد البوليس العسكري ويسير داخل الاتوبيس ليتأكد من تصاريح السفر التي يحملها العرب ، متجاهلا اليهود تماما . واذا وجد البوليس اي تصريح غير مختوم او موقع بالطريقة الصحيحة اخذ الشخص العربي وانزله من الاتوبيس لاجراء تحقيق معه . وقد وجد البوليس عربيا كان قد حصل على تصريح للذهاب الى طبيب الاسنان ثماني مرات يسير في احد الشوارع جيئة وذهابا وبالتالي تم حرمانه من التصريح . وبعض الطلاب العرب الذين يحملون تصاريح لعشرة ايام عليهم ان يقطعوا دراستهم ويعودوا من أجل تجديد هذه التصاريح . وتخول لوائح الطوارىء السلطات العسكرية حق طرد اي عربي من سكنه ، كما تخولها حق دخول وتفتيش اي مكان ومصادرة أي بضائع ، ومنع المواطنين من استخدام ممتلكاتهم الخاصة او حتى من محاولة

الحصول على وظيفة . كما تمنح هذه اللوائح الحاكم العسكري حق فرض حظر التجول وذلك لتقييد حركة المواطنين ، كما تمنحه حق احتجاز اي مواطن بصفة دائمة دون ذكر اي تهمة محددة غير انه يمثل « خطرا على الامن » . وفي الفترة بين عامي ١٩٥٦–١٩٥٧ مثلا ، تم اصدار ٣١٥ امرا اداريا . ولقد استخدمت كل هذه القوانين لفرض حظر متعسف على كافة قرى منطقة الخليل طوال معظم الليل لفترة ١٤ سنة .

ومما يجدر ملاحظته ان السلطة الوحيدة فيما يختص « بلوائح الطوارىء » محكمة عسكرية كانت قراراتها غير خاضعة لسلطة محكمة الاستئناف المدنية . وكانت كافة الاحكام تقريبا في هاتين المحكمتين قائمة على الاعترافات المقتلعة بوسائل التعذيب المختلفة والتي ينفيها المتهم عادة ، امام المحكمة .

ولقد اكد « يعقوب شابيرا » وزير العدل الاسرائيلي السابق في اعقاب الحرب العالمية الثانية حينما طبقت هذه القوانين من قبل الحكومة البريطانية على المستوطنين الصهاينة ؛ انه لم يكن لمثل هذه القوانين مثيلا حتى في المانيا النازية . وفي اثناء اجتماع اتحاد المحامين العبرانيين في ١٩٤٦ وصف احد المتحدثين قوانين الطوارىء بانها شكل

من اشكال « الارهاب الرسمي » . وفي قرار اصدره المؤتمر حذر من ان هذه القوانين تعد بمثابة خطر على الحرية الفردية يدمر اساس القانون والعدالة.

هذا وحينما تولت حكومة اشكول مهام عملها في ١٩٦٣ قامت باستبدال الادارة العسكرية بجهاز بوليسي مدني ، ومع ذلك ظلت قوانين الطوارىء كما هي بكامل قوتها ودون تغيير كما اشار «اهارون كوهين » المؤرخ الاسرائيلي في كتابه عن ((**اسرائيل والعالم العربي**)) . وقد بين « اسرائيل شاهاك » ان الذي تغير فعلا لم يكن الحكومة العسكرية نفسها وانما طريقة التطبيق ــ فقد استبدل الاساس الجغرافي القديم باساس فردي . ففي الماضي ، كان ينظر الى كل السكان العرب داخل منطقة جغرافية معينة على انهم محتجزين ، والان ينظر اليهم على اساس انهم احرار نظريا ؛ ولكن من حق الحاكم العسكري مع هذا ان يمنع تحرك اي مواطن عربي مهما كان مركزه . وهو ما يعيد الى الاذهان قوانين الطوارىء .

وبعد ادخال هذه التغييرات ، تم اخطار مئات من المواطنين الموضوعين في القائمة السوداء بعدم الانتقال بدون اذن الحاكم العسكري . وهؤلاء الاشخاص هم عادة الذين يشكلون زعامة المجتمع العربي في اسرائيل .

ولابد لنا من ان نشير الى ان قوانين الطوارىء قــد امتدت لتشمل المناطق العربية المحتلة بعــد ١٩٦٧ وانها مازالت تطبق هناك .

الارض اليهودية والعمل العبري :

لما كان الهدف الاساسي للمخطط الصهيوني هو الحصول على « ارض بلا شعب » فان الدولــة الصهيونية سارعت بالاستيلاء على الارض الزراعية بعد ان تم تفريغ فلسطين من معظم سكانها ، وبعد ان تم اخضاع من تبقى منهم بكافة الوسائل وفي عام ١٩٤٨ كان اجمالي ما يملكه اليهود من الارض المؤجرة والمملوكة لا يمثل اكثر من ٧٪ من اجمالي سطح الارض . ولتوسيع هذه الرقعة من الارض قامت اسرائيل بتطبيق عدد من القوانين مثــل قوانين المناطق المهجورة (١٩٤٩) ومواد الطوارىء لاستغلال الاراضي غير المزروعة (١٩٤٧ ـ ١٩٤٩) وقانون الملكية الغائبة (١٩٥٠) وقانون الاستيلاء عــلى الاراضي (١٩٥٣) .

وفي ظل القانون الاول كان يحــق للسلطات اغلاق اية منطقة وذلك لاسباب تتعلق بالامن كمــا يحرم سكانها العرب من دخولها . وبعد ذلك يعلن ان تلك البقعة من الارض « مهجورة » او « غــير مزروعــة » .

وفي ظل القانون الثالث يمكن اعطاء تلــك البقعة من الارض لليهود لكي يقوموا بزراعتهــا . وكثير من السكان العرب الذين لم يغادروا حدود

ذلك الجزء من فلسطين الـــذي اصبح اسرائيــل اضطروا لسبب او اخر ان يرحلوا لفترة مــن الزمن عن قراهم خلال الاسابيع الاولى للاحتلال الاسرائيلي وما صاحبها مــن عمليات نسـم الاراضي ونقــل الســكان ، وعنــد عـودة هؤلاء الســكان العرب الى قراهم فوجئوا بانهم ممنوعون من دخولها وان تلك القرى صارت ممتلكات بلا صاحب وبالتالي تم الاستيلاء عليها . وصار لهؤلاء الســكان تعريف غريب وهو انهم « غائبون موجودون » ، في حين ان اللاجئين الفلسطينيين خارج حـدود اسرائيـل يعتبرون « غائبين » تماما .

واما قانون الاستيلاء على الاراضي فهو يقوي من قبضة اسرائيل على الاراضي العربية لان ذلـك القانون يجعل الاستيلاء على الاراضي امرا «شرعيا» في ظل قوانين ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، كما انه يسمح بنقل ملكية الاراضي لاخرين من اليهود .

ولا تعد القوانين التي تهدف الى نزع ملكيـة الاراضي منفصلة عن قوانين الطوارىء . ففي كثير من الحالات يعلن الحاكم العسكري ان منطقة مـا صارت مغلقة وذلك لاجراء مناورات عسكرية بهـا ويمنع اصحابها من دخولها لاسباب تتعلق بالامن ، وبعد ذلك تتم مصادرة الارض « المهجورة » . ويعني هذا ان المنطقة المغلقة يجري اعدادها للاستيطان

اليهودي ، وهو الامر الذي يزداد اهمية ، خاصة مع ازدياد موجات الهجرة . ولقد قال « شـيمون بيريز » كنائب لوزير الدفاع في مقالة في جريـدة دافار في ٢٦ يناير ١٩٦٢ ، « انه عملا بالمادة ١٢٥ ، والتي تقوم بموجبها الحكومة العسكرية فانه يمكننا الاستمرار مباشرة في نضالنا من اجل الاستيطان اليهودي والهجرة اليهودية » .

وقد استمرت عملية الاستيلاء على الاراضي العربية بلا هوادة ، مما ادى الى نزع ملكية مايقرب من ١٥٠٠٠٠ هكتار من الاراضي العربية واستيلاء الدولة الصهيونية عليها . وتضاءل لذلك حجـم الاراضي العربية المملوكة للسكان العرب بدرجـة كبيرة . ومما زاد الموقف صعوبة ارتفاع نسـبة المواليد من السكان العرب .

وهكذا نجد ان في قرية « ام الفاهم » علــى سبيل المثال لا الحصر وهي اكبر القرى العربيـة التي استولت عليها اسرائيل ، وصل اجمالـــي الاراضي العربية المملوكة للسكان العرب حوالــي ١٤٠٠٠ هكتــار ، لم يتبق منهــا ســوى ١٢٠٠ هكتار ، وذلك مــع متوسـط نسبة ازدياد عـدد السكان بلغ ٧٠٠ طفل في العام الواحد . وتمد هذه ظاهرة قومية بين عرب الارض المحتلة الذين كانت كل عائلة منهم تملك في المتوسط ١٫٥ هكتار . وفي

عام ١٩٧٣ انخفض هذا المتوسط الى ٤٦ر. هكتار لكل عائلة ، كما ان هذا المتوسط اخذ في الانخفاض.

هذا ولا يسمح الا لليهود وحدهم بالعمل في الاراضي العربية المغتصبة قبل وبعد عام ١٩٤٨ ، ولقد قامت الحركة الصهيونية بطرح الشعار الصهيوني المعروف باسم « العمل العبري » لتحقيق ذلك الغرض . فنادى الفيلسوف الصهيوني أ.د. جوردون بانه يجب ان تزرع كل شجرة ونبتة في الوطن اليهودي بايدي الرواد اليهود فقط . ولترجمة الاسطورة الدينية والصوفية الى لغة سياسية فعلينا الرجوع الى اقوال آرثر روبين الذي مدح في المجلس الصهيوني الحادي عشر (١٩١٣) ان الصهاينة ارادوا اقامة « اقتصاد يهودي مغلق » يكون فيه « المنتجون والمستهلكون والوسطاء من اليهود » .

فالحركة « التعاونية » الصهيونية اذن هي وسيلة تحقيق الرؤية الصهيونية الانفصالية . ولقد كان منهج الحركة التعاونية الصهيونية من الناحية العملية وسيلة اقتصادية وعسكرية تبناها المستوطنون اليهود لضمان انفصالهم الثقافي والاقتصادي ، ولكبح عداء الفلاحين الفلسطينيين الذين اغتصبت اراضيهم وكذلك للاعداد لاجلاء الفلاحين نهائيا في الوقت المناسب .

ويعد «الهستدروت» مثالا جيدا ؛ فقد قام هذا الاتحاد العمالي للمستوطنين بتنفيذ برنامج الانعزال الاقتصادي وذلك بتنظيم مظاهرات ، ليس ضد الطبقات المستغلة ، وانما ضد اولئك اليهود الذين قاموا بشراء منتجات عربية او قاموا باستئجار عمال عرب . ولتحقيق هذه الرؤية الانعزالية قام الصهاينة الاشتراكيون بمناشدة ربات البيوت اليهوديات بعدم شراء اي شيء من العرب . ولقد شعروا ان من واجبهم التظاهر امام مزارع البرتقال حتى يمنعوا العمال العرب من العمل فيها، بل انهم قاموا بصب بترول على حقول الطماطم التي قام العرب بزراعتها بل ذهبوا الى مهاجمة ربات البيوت اليهوديات وكسر ما يحملنه من بيض من انتاج عربي ، ولقد جاء كل ذلك ضمن مقالة ديفيد هاكوهين عضو « الكنيست » في جريدة « ها ارتس » في عددها الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

ولقد وصل الحماس من اجل العمل العبري قمما هستيرية في بعض الاحيان . وعلى سبيل المثال حينما استاجر فريق من الصهاينة بعض العمال العرب من ذوي التكلفة الضئيلة لزراعة بعض الاشجار في غابة تحمل اسم « هرتزل » ، تظاهر بعض الصهاينة اعتراضا على هذا وقاموا باقتلاع

شتلات تلك الاشجار ثم قاموا بعد هـذا باعادة زراعتها بانفسهم .

ولم يتغير العمل العبري ولم يفقد طاقته مع مرور الزمن ومع اقامة الدولة الصهيونية . وفي الاونة الاخيرة قام صهاينة حزب موكيد اليساريون بتنظيم مظاهرة امام مزرعة الجنرال «اريك شارون» اليميني اعتراضا على استئجاره للعمال العرب .

وتظهر عنصرية الحركة التعاونية الصهيونية في مجال الزراعة في كل من نظريات وممارسات الصندوق القومي اليهودي ، الذي يقوم بشراء الارض من غير اليهود فقط ويملك الان اكثر من ٩٠٪ من مزارع اسرائيل . ولا يحق لغير اليهود استئجار هذه المزارع ، كما لا يسمح الصندوق لاحد من العمال العرب ان يعمل فيها . وتنص مادة ٣ من دستور الصندوق القومي اليهودي على ان هذهالارض مملوكة ملكيةخالصة للشعب اليهودي. وتنصايضا علىان الوكالة اليهودية تقوم بتشجيع الاستعمار الزراعي القائم على العمل العبري ، كما انه فيما يختص بكافة الاعمال او المنجزات التي تقوم بها الوكالة اليهودية يكون المبدأ السائد هو استخدام العمال اليهود . وجدير بالذكر ان كافة المستوطنات الزراعية الصهيونية بما في ذلك المزارع الجماعية المعروفة بالكيبوتات تحرم العرب من عضويتها .

ولقد اصدرت اسرائيل قوانين تقوم بتطبيق الاراء والايديولوجية العنصرية للصندوق القومي اليهودي . ففي التقرير الذي نشر في جريدة « معاريف » في عددها الصادر في ٣ يوليو ١٩٧٥ ثمة اشارة الى بدء حملة عنيفة « لاستئصال وباء » استئجار الارض من قبل العدو والمزارعين العرب في غرب الخليل . ولقد استخدم وزير الزراعة الاسرائيلي السابق كلمة « الوباء » في وصفه لانتشار العمال العرب في المزارع اليهودية ووصف العمل العربي بانه « سرطان في جسدنا » . وعملية استئجار العمال العرب في المستوطنات اليهودية سواء مباشرة او من خلال تأجير المزارع تعد مناقضة لقوانين ولوائح السلطات الموجودة في المنطقة ، وذلك حسبما جاء في مذكرة بعثها « أهارون ناحماني » مدير منطقة الخليل في الوكالة اليهودية للمستوطنات الصهيونية .

ويعاقب كل اسرائيلي يقوم باستئجار العمال العرب بدفع غرامة لانتهاك المادة ٢٣ من دستور الصندوق القومي اليهودي . وينص نفس الدستور على ان من حق الصندوق ان يحرم المالك اليهودي من ارضه دون دفع اي تعويض له اذا قام بانتهاك هذه المادة ثلاث مرات .

وكثيرا ما تنشر الصحف الاسرائيلية الاخبار

عن ضبط بعض المستوطنات الزراعية متلبسة بخرق القوانين الصهيونية العنصرية وذلك بتاجيرها الاراضي الزراعية لغير اليهود . ولقد اعلنت جريدة ((**معاريف**)) في عددها الصادر في ٢٦ اكتوبر ١٩٧١ ان الوكالة اليهودية قررت مصادرة ارض احد المستوطنين اليهود في « موشاف نيتساري ــ اوز » كما ان الوكالة قد اتخذت الاجراءات القانونية ضد « موشاف اتوريم » لتاجيرها ارضا زراعية للعرب. وقامت نفس الصحيفة في عددها الصادر في٥ نوفمبر ١٩٧١ بتقديم تقرير عن الحالات التي قام فيها المستوطنون الصهاينة **بارتكاب جريمة** تاجير ارض لبعض العرب الذين كانوا مقيمين في نفس الارض قبل عام ١٩٤٨ . ولقد حذرت بعض المستوطنات التي تستخدم العمال العرب بانه اذا تم ضبطها مرة اخرى وهي تستخدم « الاغيار » العرب فسوف تحرم من كافة الاعانات الحكومية ، كما انها لن تتلقى نصيبها من المياه ولن تحصل على اعتمادات ولن تستفيد من قروض التنمية .

وفي عام ١٩٦٠ حدث تغيير نسبي حين بدا « الهستدروت » بالسماح للعرب في عضويته بعد ٤٠ عاما من عمليات الهجرة والاحتلال والاستيطان الصهيوني . وتوحي هذه الخطوة ، التي تشبه من بعض الوجوه قرارات الغاء الحكومة العسكرية ،

بدرجة من الاعتدال من جانب السلطات الاسرائيلية في مواجهة العمل العربي ، ومع ذلك ، فتجدر الاشارة هنا الى ان الاسلوب العنيف في تطبيق قوانين القمع عادة ما يتبع في المراحل الاولى فقط من عمليات الاستيطان الاحلالي . وحين يستطيع الاستعمار الاحلالي ان يحقق اغراضه ، كتحقيق وجود اغلبية ديموجرافية وتحقيق عملية نزع الاراضي من اصحابها ، فانه بالتالي عادة ما يخفف بعض الشيء من حدة وتسلط القوانين المتعسفة . ولقد كان « جابوتنسكي »يرى انه لا يمكن تطبيق الاشكال الديموقراطية الا بعد تحقيق اغلبية سكانية يهودية بحيث تسود وجهة النظر اليهودية على الدوام . ومثل هذا التخفيف من حدة القيود القانونية بعد اكتمال السيطرة معروف في الدول الاستيطانية الاحلالية الاخرى ومثل ذلك ، ان جريدة **التايم** في عددها الصادر في ٢ مايو ١٩٧٧ ذكرت ان رئيس وزراء جنوب افريقيا « فورستر » قد صرح بان سياسة التمييز العنصري في جنوب افريقيا سوف يتم الغاؤها . ويستطرد تقرير((**التايم**)) قائلا ان فورستر كان يعني ان الحكومة تنوي تعديل بعض سمات سياسة التمييز العنصري كالخدمات المنفصلة في دورات المياه والاتوبيسات وغيرها بالنسبة للسود والبيض . كما

تحدث « نوستر » ايضا عن التزام حكومته «بخلق فرص » لغير البيض . ولكن كل هذا التخفيف من حـدة القيود القانونية ان هو الاشيء فرعي ، اذ يظل المبدأ الاساس هـو الالتزام بسيادة البيض في جنوب افريقيا ، ولقد أعلن رئيس الوزراء دون مواربة ان حكومته لا تنوي خلق مجتمع متعـدد الاجناس .

ولسـنا في حاجة للقول بان تكامل القوة هذا يجعل في الامكان استرجاع سياسة القمع الاولى بكامل قوتها وذلك عند الشعور بوجود مقاومـة كبيرة .

الجسد والروح ، الماضي والحاضر :

لا تعد عمليات انتزاع الاراضي من العـرب وسياسة التمييز العنصري ضدهم هي الاشكال الوحيدة للعنصرية الصهيونية . فهناك ما يكفـي من الادلة لاثبات أن المؤسـسة الصهيونية الاسرائيلية تلجأ الى اساليب الارهاب بـدءا مـن التصفيـة الجسدية الى وسائل التعذيب المختلفة والعقاب الجماعي لاخضـاع السكان العرب . ومذبحـة « كفر قاسم » شاهدة على ذلك . ففي ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ لقي ٤٧ شخصا من تلك القريـة الواقعـة داخل الارض المحتلة ، مصرعهم بنيران رشاشات حرس الحدود عند وصولهم الى مشارف قريتهم بعد يوم من العمل في الحقول . وكان من بـين الضحايا سبعة اطفال وتسع نساء ، وكانت جريرة هؤلاء الضحايا عدم معرفتهم باعلان حظر التجول في فترة غيابهم في العمل .

ويصف لنا تقرير دولي حـول اسـاليب التعذيب الاسرائيلية يرجع الى ابريل من عـام ١٩٧٠ حالات كانت الكلاب البوليسية فيها تطلق على المسجونين العرب ايديهـم مغلولـة وراء ظهورهم ، وكيف كانت السلطات الاسرائيلية تضع اصابع المسجونين العرب بين مفصلات الابواب ثـم

يتم احكام غلق تلك الابواب على الاصابع المتصرة ، وكيف كانت تقتلع اظافر الاصابع بالكماشات ، وكيف كان يحقن المسجونون بمحلول فيه مواد حريقة ، وكيف كان الجنود الاسرائيليون يمسكون باحد المساجين العرب ويدخلون في قضيبه أعواد الكبريت وغير ذلك من الاساليب البربرية في التعذيب .

ولقد عذب ، مؤيد عثمان البهاسن طالب الثانوي في سجون اسرائيل ؟ كما منع من مقابلة الزوار لمدة ستة اشهر . وحين سمح له بمقابلة اول زائر له كانت ذراعه اليسرى مشلولة تماما . ووضعت عبله طه في زنزانة مع عدد من المومسات قمن بتجريدها من الملابس في وجود احد رجال البوليس . وبعد ضربها بوحشية تركت عارية احد عشر يوما ورفضت السلطات الاسرائيلية منحها اية عناية طبية رغم انها حامل ومصابة بنزيف حاد .

ومن حوادث التعذيب الاخيرة ، مالقيه « عمر عبدالغني سلامه » من تعذيب بتهمة انه من الفدائيين الفلسطينيين . ففي ١٩٦٩ القي القبض عليه ووضع في السجن اكثر من عام ونصف عذب خلالها . ولكن حين القي القبض عليه مرة اخرى في ٣ اكتوبر ١٩٧٦ كان عليه ان يرى من الوان

التعذيب مالم ير من قبل . ففي «المجمع الروسي» ــ احد مراكز التعذيب في اسرائيل ــ تعرض للصدمات الكهربية وعلق من السقف بواسطة السلاسل وفرض عليه تنظيف ارض مليئة بالقاذورات وشظايا الزجاج مستخدما لسانه ثم فرض عليه ابتلاع تلك القاذورات . وحين طلب من معذبيه الصهاينة ان يرحموه باسم الله ؛ قالوا له « ان ربك تحت اقدامنا » . وامتد التعذيب ليشمل ابن اخيه وهدده معذبوه بانهم سوف يفعلون ما يحلوا لهم بزوجته . ولقد جاء هذا كله في عدد « **الكريستيان ساينس مونيتور** » في ١ مارس ١٩٧٧ . وقامت جريدة « **الصنداى تايمز** » في لندن في عددها الصادر في ١٩ يونيو ١٩٧٧ وبعد خمسة اشهر من البحث والتنقيب بنشر تقرير تفصيلي عن وسائل التعذيب في اسرائيل . ولقد اشار التقرير الى ان التعذيب في اسرائيل ليس مجرد « وحشية بدائية » يرتكبها بعض رجال البوليس الغلاظ ، ولكنه تعذيب منظم ذو منهج يتم من خلال « اساليب دقيقة » مثل الصدمات الكهربية والحبس الانفرادي في زنزانات مبنية بشكل خاص والاعتداءات الجنسية . وتعرض التقرير لكافة اجهزة المخابرات الاسرائيلية بدءا من « شين بت » وهو الجهاز الذي يقدم تقاريره لمكتب رئيس الوزراء الى « لاتام » ادارة المهمات الخاصة

التي تقدم تقاريرها لرئيس الوزراء وانتهاء بالمخابرات العسكرية التي تقدم تقاريرها لوزير الدفاع . وذكر التقرير وجود ستة مراكز للتعذيب: ثلاثة سجون في نابلس ورام‌الله وغزة والمجمع الروسي في القدس ومركزان آخران غير محددة اماكنهما . ويبدو ان كل مركز من تلك المراكز متخصص في اسلوب تعذيب معين . ففي المجمع الروسي يفضل المعذبون ان يعتدوا على الاعضاء التناسلية لمن يحققون معه . ويتخصص مركز رام الله بالصدمات الكهربية . وذكر التقرير ان الهدف من عمليات التعذيب الاسرائيلية هو الحصول على معلومات من المسجونين الفلسطينيين وتهدئة المناطق المحتلة.

ومن بين وسائل ارهاب السكان العرب شديدة الفعالية ، العقاب الجماعي ، وبالرغم من ان القيام بمثل هذا العقاب يعد خرقا لاتفاقية جنيف ١٩٤٩ ، الا انه يستخدم في اسرائيل على نطاق واسع في المناطق المحتلة . ويتخذ هذا العقاب اشكالا جديدة او تقليدية حسب الحالة المراد عقابها . فمثلا بعد اضراب مسالم في رام‌الله تم الغاء كافة التصاريح لاستيراد اغنام من الضفة الشرقية ، كما حرمت بلدية رام‌الله من الحصول على الاموال التي قام بجمعها المهاجرون الفلسطينيون في الولايات المتحدة . وفي عام ١٩٧٦ وبعد مظاهرة

جماعية في نفس البلدة سيئة الحظ فرض حظر التجول على سكان البلدة البالغ عددهم ٢٠٫٠٠٠ نسمة لفترة احد عشر يوما فيما عدا سويعات قليلة تتراوح بين ساعة الى ثلاث ساعات حسبما جاء في عدد ٣٠ مايو ١٩٧٧ من مجلة « تايم » . ومن اشكال العقاب الجماعي التقليدية هناك معسكرات الاعتقال . ومثل هذه المعسكرات اقيمت من اجل عائلات الفدائيين الفلسطينيين الذين لم تتمكن السلطات القاء القبض عليهم . وقد وصل حجم بعض الاسر المعتقلة الى ٢٠٠ شخص من نساء واطفال وشيوخ . ولا يطلق سراح تلك الاسر الا بعد ان يتم القاء القبض على الفدائي الفلسطيني او عند قتله . وفي مارس ١٩٧١ صرحت الحكومة الاسرائيلية بوجود معسكر في « ابوزنيمه » في الصحراء حيث يوجد به ٣٠ اسرة فلسطينية .

وتقدم « موشى ديان » بفكرة جديدة للعقاب تتضمن اساليب جديدة وتقليدية لمعسكرات الاعتقال والعقاب الجماعي . فبدلا من اختيار اسر بعينها ، اقترح حرمان اي مدينة على الضفة الغربية تبدى اية مقاومة ، من موارد الحياة الضرورية . والمقصود من هذا الاجراء هو توجيه ضربة مباشرة لسبل معيشة السكان العرب كحرمانهم من الطعام ومنع قطعان الاغنام من الرعي.

وثمة اعتقاد بوجود خطة حكومية لفرض عقوبات اقتصادية كمنع الكهرباء والطعام والادوية عن المدن المتمردة حسبما جاء في تقرير مجلة تايم في ٣١ مايو ١٩٧٦ .

والتمييز العنصري في اسرائيل لا يقتصر على الجانب الاقتصادي او الاشكال والطرق المألوفة بل هو تمييز يمتد ليشمل كافة مظاهر الحياة . ويقول « شالوميت آلونى » عضو الكنيست ان وزراة الصحة الاسرائيلية ، كوزارة الاسكان ، منقسمة الى قسمين ـ القسم الاول وهو المكتب العام للصحة ويقوم بخدمة اليهود ، والقسم الثاني هو ادارة فرعية لخدمة صحة الاقلية من غير اليهود . وللحفاظ على نقاء الصحة اليهودية فان عمليات تعليم اليهود تأتي في الدرجة الاولى قبل تعليم الاقلية من غير اليهود .

وليس المقصود من الحملة الصهيونية الاسرائيلية هو ضرب الوجود المادي الفلسطيني فحسب ، بل ان الحملة تمتد لضرب الحياة الثقافية والعقلية للفلسطينيين ، ومما يثبت صحة هذه المقولة رفض الصهاينة اقامة جامعة عربية عبرية قبل او بعد عام ١٩٤٨ خوفا على التراث العبري ، وبالفعل فان الجامعة الوحيدة التي وافق الصهاينة على اقامتها كانت الجامعة العبرية . وبرفض الصهاينة

اي برنامج تعليمي لا تكون اللغة العبرية فيه هي لغة التعليم الوحيدة . وقد جاء مقال في جريدة « هاآرتس » في عدد ٢٧ نوفمبر ١٩٧٠ ان من بين ١٦٬٠٠٠ طالب في جامعات اسرائيل لا يوجد سوى ٢٠٠ طالب عربي وان اثنين منهم كانا معتقلين .

ولقد اعرب « اورى لوبرانى » في بيان في جريدة « ها آرتس » في عدد ٤ ابريل ١٩٦١ عن خيبة امل اسرائيل التي كانت تفضل للعرب ان يظلوا حطابين يقطعون الخشب وان يبتعدوا عن الجامعات الاسرائيلية حتى يتسنى لاسرائيل احكام الرقابة عليهم . وتردد في الصحف الاسرائيلية الحديث عن خطر تزايد عدد الخريجين الفلسطينيين داخل الارض المحتلة والمنفى ، ومن الواضح ان الامال السياسية الصهيونية المحيطة تترجم نفسها في شكل محاولات عنصرية لقمع ظهور اية قيادة عربية متعلمة . فحرمت المؤسسة الصهيونية عددا كبيرا من الشعراء والكتاب والمحامين والصحفيين العرب من ممارسة حرية الحركة والتعبير . كما قامت بطرد عدد من المثقفين القياديين . واحد المطرودين حديثا هو الدكتور « حنا ناصر » رئيس كلية « بير زيت » التي كانت هدفا للمضايقات الاسرائيلية . ولقد اقترح « اهارون ديفيد » وهو احد المؤمنين باتباع الوسائل السريعة لتحقيق الحلم

الصهيوني العنصري ، القيام بعملية تصفية للفئات العربية المثقفة .

وتتخذ عملية تصفية الكيان الفلسطيني ، جسدا وروحا ، شكلا غريبا حين تمتد الى الاثار التي يمكن ان يكون قد تركها الفلسطينيون وراءهم اثناء « خروجهم » . ففي ١٩٤٠ قال دافيد وايتس احد كبار المسؤولين في الوكالة اليهودية انه لا يجب ترك قرية او قبيلة دون تدميرها ، وبذلك يمكن تحقيق الحكم الصهيوني بوجود « ارض بلا شعب » ولقد قامت اسرائيل بتحقيق حلمها بدقة متناهية اذ قامت بازالة قرى باكملها بما في ذلك مقابرها . فلقد تم تدمير ٣٨٥ قرية في فلسطين من مجموع القرى البالغ عددها ٤٧٥ . وقامت القوات المسلحة الاسرائيلية بتدمير وازالة اكثر من ١٠,٠٠٠ منزل من منازل المواطنين الذين يقاومون السلطة الاسرائيلية في منطقة غزة والضفة الغربية في الفترة من يوليو ١٩٦٧ الى ديسمبر ١٩٧٢ .

كما امتدت المحاولات البربرية الى محو آثار الماضي ، فقد اعيدت صياغة كتب التاريخ لكي توائم الرؤية الصهيونية . فنجد ان السكان العرب الذين سكنوا المنطقة لاكثر من ١٣ قرنا من الزمان يشار اليهم في تلك الكتب على انهم غزاة احتلوا المنطقة من ١٢ قرنا ! وتدعي تلك الكتب ان وصول

الفلسطينيين الى هذه الارض لم يسبق وصول الصهاينة اليها الا ببضعة عشرات من السنين ، وان الفلسطينين وصلوا الى هذه الارض في الثلاثينيات من القرن الماضي كهاربين لاجئين من بطش « محمد علي » في مصر . بل وتروج هذا التواريخ المشوهة احيانا لفكرة ان جماهير الفلسطينيين جاءت بعد الاحتلال الصهيوني سعيا وراء العمل ولتاخذ نصيبها من الرخاء العام والسعادة الشاملة التي جاءت نتيجة هذا الاحتلال !

والعنصرية الصهيونية لا تضطهد الجسد والروح وحسب ، لا ولا تكتفي بالماضي والحاضر . وانماتمتد لتشمل الاطفال ففي اجراءات جمع الاحصائيات الخاصة بالمواليد الجدد هناك فصل بين اليهود وغير اليهود في اسرائيل ، ونحن نعلم ان حالات الوفاة بين الاطفال اليهود يتم تسجيلها بكل عناية واهتمام في حين ان هذا لا يحدث في حالة وفاة طفل عربي ، ولم يتم احصاء الاطفال العرب الا ابتداء من عام ١٩٥٥ بعد ضغوط الامم المتحدة - ومع ذلك فانه يتم احصاؤهم منفصلين . ويصل الهوس العنصري الى اخر مداه حين تقول » جولدا مائير « انها لا تستطيع النوم عندما تفكر في عدد الاطفال العرب الذين يولدون كل لحظة .

ويأخذ التمييز العنصري الاسرائيلي في بعض الاحيان اشكالا ماكرة ، فقد كان « بن جوريون » يرى انه لا يجب توزيع المعونات المالية على الاسر العربية واليهودية بشكل متساو ، وفي نفس الوقت كان يرى انه لا يجب على الحكومة الاسرائيلية ان تمارس سياسة التمييز بشكل صريح وسافر ، ولكي يحل هذا المشكل كان يرى ان المعونات المالية يجب أن تمنح للاسر اليهودية وحدها على ان تقوم الوكالة اليهودية بهذه المهمة . والوكالة اليهودية مؤسسة صهيونية عالمية غير حكومية كما كان يعتقد انه من واجب الوكالة وليس الحكومة ان تهتم بتشجيع زيادة نسبة المواليد بين اليهود . ويعتبر « قانون الجنود المسرحين » من الوسائل التي تستخدمها اسرائيل لتحقيق سياستها العنصرية . فهذا القانون لا يمنح معونة مالية الا لاسر الجنود المسرحين وحدهم ، والقانون بهذه الطريقة يدفع السكان العرب الى خفض نسبة مواليدهم ، لانهم ممنوعون من اداء الخدمة العسكرية .

ومن مظاهر بربرية السياسة العنصرية الاسرائيلية ما جاء في المؤتمر الثامن عشر للدراسات التلمودية المعقود في القدس والذي رأسه رئيس الوزراء السابق « رابين » والذي اصدر قرارا بمنع قيام

الطبيب اليهودي بمساعدة المراة غير اليهودية اذا ماجاءها المخاض » .

وكل شيء في اسرائيل كما يقول « اسرائيل شاهاك » منقسم الى « يهودي » و « غير يهودي » وينطبق هذا التقسيم على كل مظاهر الحياة فيها، حتى على مايزرع من خضروات من طماطم وبطاطس وغيرهما !

المسيحيون والدروز :

كان الاحتلال الصهيوني منذ البداية يضع نصب عينيه هدفا واحدا وهو نزع ملكية الاراضي من العرب سواء كانوا مسلمين او دروز او مسيحيين . فقد طرد سكان قريتي قريت وكفر برعم وهم من العرب المسيحيين في عام ١٩٤٨ . وبالرغم من ان المحكمة العليا في اسرائيل وافقت على الالتماس الذي قدمه هؤلاء السكان بالغاء اوامر الاجلاء الا ان الحكومة الاسرائيلية رفضت ان تخضع لحكم المحكمة وقالت ان قرية » كفر برعم« تعتبر « منطقة هامة لامن الدولة » وفي يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٣ وهو احد ايام الاعياد المسيحية نسفت مباني هذه القرية، وكان نفس المصير ينتظر قرية اقريت في عيد رأس السنة في نفس العام .

وقامت الجماعة الاسرائيلية اليسارية المعروفة باسم « هاشومير هاتزعير » بانشاء كيبوتس على ارض تلك القريتين .

ولقد كان على الحكومة الاسرائيلية ان تمثل بتلك القريتين حتى تمنع بقية السكان العرب المطرودين من المطالبة بحقوق العودة الى قراهم المغتصبة .

ويقال ان الدروز في اسرائيل يتمتعون ببعض المزايا ، فالدعاية الصهيونية تبشر باقامة دولة من الدروز في المستقبل تكون بمثابة منطقة عازلة بين اسرائيل وسوريا ، وهذا المخطط يعد جزءا من الرؤية الصهيونية لتجزئة الشرق الاوسط الى عدد من الدويلات المتعادية .

وبالرغم من ان الدرزي يخدم في الجيش الاسرائيلي الا انه يعد من الاغيار غير اليهود وهي حقيقة تحرمه تلقائيا من عدة حقوق وامتيازات يتمتع بها اليهود فقط . ويعاني هذا الدرزي في حياته اليومية من سياسة التميز العنصري في مجالات الاسكان والعمل وغيرهما . ولقد نشرت مجلة **عال هامشمار** الاسبوعية شكاوى العرب الدروز من انتزاع ملكية اراضيهم وعدم تصنيع قراهم .

وباضافة لكل ماسبق، فان التشريعات المختلفة مثل قانون العودة وغيره من القوانين الصهيونية يتم تطبيقها على الدروز كما تطبق على بقية العرب. ولقد طالب بعض الشباب من الدروز ان يتم تصحيح مفهوم « الاسرائيلي » في المدارس وذلك بأن يتعلم الطالب الصغير ان كلمة « اسرائيلي » لا تعني اليهود فقط بل تعني الدروز ايضا ، وتعد عملية التصحيح تلك من المستحيلات في الدولة

الصهيونية . واما فيما يختص بدولة الدروز ، فان مثل هذه الدولة ان وجدت يجب ان تستاصل من الكيان العضوي « لارتس يسرائيل » ، وهذا ايضا في حكم المحال .

ولقد ساهم الدروز في انتفاضات عام ١٩٧٦ التي قام بها عرب الارض المحتلة في الخليل ومناطق اخرى استنكارا لعمليات انتزاع الارض . وسياسة التمييز العنصري ، والشاعر العربي « سميح القاسم » الموجود داخل اسرائيل من الدروز . وكلمة « غير اليهودي » من المفردات الصهيونية الاسرائيلية التي وردت في وعد بلفور وهي تعني اي فرد في فلسطين لا يكون يهوديا بغض النظر عن كونه مسيحيا او مسلما او من الدروز .

خاتمة

الصهيونية اذن ، سواء من ناحية النظرية ام التطبيق ، هي ايديولوجية عنصرية . وتعرف المادة رقم ١ من الميثاق الدولي للقضاء على كل اشكال التفرقة العنصرية التمييز العنصري بانه « تمييز او استثناء او تقييد او تفضيل قائم على الجنس أو اللون او السلالة أو الاصل القومي أو الاثنى ، يهدف أو يؤدي الى الغاء او تشويه الاعتراف والتمتع بالحقوق الانسانية والحريات الاساسية في اي من مجالات الحياة السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية او اي مجال آخر من مجالات الحياة العامة » .

ومما يجدر ذكره أن كثيرا من اليهود المعارضين للصهيونية يصفونها بانها حركة عنصرية، ولعل من أبرز هؤلاء اليهود وهو الحاخام المربرجر الذي وصف العنصرية بانها « شكل من اشكال

الحكم او البناء الاجتماعي يتم فيها تشريع الحقوق القومية والمسؤوليات المختلفة بشكل رسمي على اساس العقيدة او اللون او الاشتقاق الاثنى . » ويصل الحاخام برجر الى نتيجة ان الصفة الصهيونية لكثير من القوانين ينطبق عليها اصطلاح « عنصري » .

ويجب التذكير مرة اخرى بان الحركة الصهيونية هي حركة عنصرية تجاه اليهود والعرب في ذات الوقت ، وان النضال العربي ضد هذه العقيدة المنصرية هو في نهاية الامر محاولة لا لتحرير الارض العربية وحسب ولا حتى لتحرير الفلسطينيين العرب من نير الاضطهاد العنصري الصهيوني ، وانما هي ايضا حركة ثورية تحاول ان تحرر الانسان اليهودي ، سواء في اسرائيل ام في بقية العالم ، من هيمنة ايديولوجية غيبية متخلفة، تفرق بين البشر على اساس انتمائهم الديني او الاثنى او العرقي . وبذا تكون حركة النضال العربي ضد الصهيونية هي ايضا حركة انسانية علمية تهدف الى تحرير الانسان .

المحتويات

	صفحة
اول : العنصرية الصهيونية ضد اليهود	١
ثانيا : العنصرية الصهيونية ضد العرب	٥
ارض بلا شعب	٥
قوانين العودة والجنسية	٦
الارض اليهودية والعمل العبري	١٧
الجسد والروح ، الماضي والحاضر	٢٤
المسيحيون والدروز	٣١
خاتمة	٣٣

[illegible]

١ ـ السفر [illegible]

٢ ـ موسيقى [illegible] في عصر النهضة

٣ ـ [illegible]

٤ ـ المدخل الى الفكر الفلسفي عند العرب [illegible]
ياسين

٥ ـ [illegible] ليست حركة [illegible]

٦ ـ المنهاج الفني التشكيلي ـ صالح مهدي عماش

٧ ـ [illegible] ـ [illegible]

٨ ـ في التمثيل [illegible] ـ د. محمد حسين [illegible]

٩ ـ الموسيقى [illegible]

١٠ ـ دراسة في التحليل الاقتصادي ـ د. [illegible]

١١ ـ الرواية العربية [illegible] ـ [illegible]

١٢ ـ النقد [illegible] ـ [illegible] جميل

١٣ ـ في الترجمة ـ ترجمة [illegible]

١٤ ـ صورة الارض ـ د. محمد [illegible]

١٥ ـ مدارس النقد الادبي الفرنسي المعاصر ـ نهاد التكرلي

١٦ ـ البيئة ـ د. كمال [illegible]

١٧ ـ الموارد [illegible] ـ د. فخري الدباغ

١٨ ـ الانسان والبيئة ـ ترجمة عصام عبداللطيف احمد

١٩ ـ في علم التراث الشعبي لطفي الخوري

٢٠ ـ مساهمة العرب في علوم الحياة ـ عادل محمد [illegible]
الشيخ علي

دار الحرية للطباعة ـ بغداد ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م